

دراسة

# المسؤولية الأكاديمية.. واجبات وتبعات

إحياء  
Ihyaee



مطيع الطيب أحمد الغيثي



10 يونيو 2020

جميع الحقوق محفوظة © 2020

**بسم الله الرحمن الرحيم  
(فَوَرَّبُّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)**

**أساتذتي الكرام في الجامعات والمؤسسات العلمية أينما كنتم ..**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

**استشعاراً بالمسئولية في حمل الرسالة العلمية، أرجو أن تكون هذه الكلمات - وإن طالت أو تطاولت - موضع تأمل وتفهم من سعادتكم، لاسيما وأنها من صدى مشاعركم، ومن صوى مبادئكم، بل هي منكم وإليكم، ولو أردتم لكتبتم ما هو أصدق وأحق في الجوهر، وأكمل وأجمل في المظهر؛ فلصدقتم ولصدقتم.**

**أساتذتي الكرام:** أكتب هذه الكلمات وأنا أشعر بالحسرة على ما آل إليه وضع كثير من الجامعات والمؤسسات العلمية - حكومية وأهلية - على مستوى العالم الإسلامي، حيث تنوعت فيها مظاهر الضعف والخلل، وتكالبت عليها أسباب القصور والفتل، ما بين انحصار على الذات وعدم اهتمام بالتطورات والمستجدات، أو انحصار في أداء المهمات ونزول عن مصاف الجودة في المخرجات، وأسوأ من هذا وذاك : انكسار في القيم، ونكوص عن تحقيق الأهداف، حتى صار أداء بعض تلك المؤسسات معرقلًا لانطلاق كثير من القدرات العلمية، ومعطلاً لتفعيل كثير من الطاقات الذهنية!

**وبناءً على ذلك؛ فلست مخاطباً بهذا أولئك الماديين** الذين لم يصونوا شرف العلم، ولم يحفظوا كرامته؛ حيث جعلوا من الجامعات والمؤسسات العلمية سوقاً لعرض المبادئ وبيع القيم، وسفرةً لأكل الموائد وبلع اللقم؛ فصرفوا الشهادات ووزعوا الألقاب العلمية لكل من هبَّ ودبَّ، وعلى حسب العرض والطلب، وبدون أي اعتبار للقدرات العلمية أو تقدير للمدارك الذهنية.

**ولست معنياً بمعاتبه أولئك المتطفلين** الذين يحبون أن يُحمَدوا بما لم يفعلوا، وظنوا أنهم بمجرد التوصل إلى حمل الألقاب العلمية، فإنهم سيسبحون بها في نهر المناصب والمغانم، ويحلقون على متنها في سماء الوجاهات وفضاء المكارم؛ فتسلقوا أسوار الدراسات العلمية، واقتحموا ساحاتها الأكاديمية وسلكوا في تحقيق ذلك سبلاً معوجّة؛ مثل السطو على جهود الآخرين، أو بدفع المال للمستأجرين والمتاجرين، أو بسطان مناصبهم الوظيفية أو بتأثير وجاهاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية، إلى غير ذلك من سبل التخريب ووسائل النزوير، وقد يساعدهم فيها ويشجعهم عليها بعض الضعفاء والدخلاء على الساحة الأكاديمية - من الذين هم على شاكلتهم - ؛ حتى يتحصلوا على تلك الألقاب العلمية، بدون أن يدخلوا من الأبواب الحقيقية أو يتمكنوا من المسوغات القانونية !، ومن أعجب وأغرب الأمور أن بعضهم إذا تحصلوا على تلك الألقاب - رغم معرفتهم بحقيقة توصلهم إليها - صاحوا بها في كل نادٍ وصرخوا بها في كل وادٍ ، بل منهم من يحدث لذلك ضجيجاً في الصحافة، وعجيجاً في الإعلام؛ ظناً منهم أن فعلهم ذلك سيعوض النقص، ويتدارك القصور، وأنه سيجعلهم من ذوي المال المجموع أو سيرفعهم إلى مصاف ذوي القول المسموع والرأي المتبوع!

**كذلك لست مهتماً بمخاطبة أولئك الجامدين** الذين جعلوا من الألقاب العلمية غاية، وتوقفوا - بعد الحصول عليها والتوصل إليها - عن أي إضافة علمية أو زيادة عملية؛ فلا إعداد لبحوث، ولا قراءة لكتب، ولا تدريس لعلم، ولا مشاركة في ندوات ولا حضور في مؤتمرات، وإنما اكتفوا بلصق تلك الألقاب على أسمائهم والالتصاق بها؛ للتوظيف بها والعيش منها، أو التجميل بها على شاشات القنوات وصفحات التواصل، أو الاستعراض بها عند حضور الاجتماعات والمحافل.

**وسبب الإعراض عن مخاطبة الأصناف الثلاثة المذكورة، هو أنهم أسهموا في حصول تلك السلبيات -إيجاداً وإعداداً وإمداداً-:**

**فأصحاب الصنف الأول:** أسهموا في إيجادها وصناعتها؛ حيث أصابوا الأمانة العلمية بمقتل، وذلك بكسر هيبة العلم، وهتك شرفه، وإهدار كرامته من أجل الوصول السريع إلى الأرقام الخيالية في الاستثمارات المالية - لا بارك الله لهم فيها، ولا أبقى لهم منها عينا ولا أثراً -، **وأصحاب الصنف الثاني:** أسهموا في إعدادها وترويجها؛ لأنهم من أكثر أدواتها وإمعاتها، ولهم أثر في توسعتها واستمرارها، **وأصحاب الصنف الثالث:** أسهموا في إمدادها وتسويقها؛ حيث أحجموا عن مواصلة السير في متابعة المستجدات ومواكبة التطورات، أو تنازلوا عن مراكزهم العلمية، أو نزلوا من مواقعهم الأكاديمية؛ فجاء آخرون - أكثرهم من أصحاب الصنف الثاني - فأخذوا المراكز واحتلوا المواقع بمسوغ حصولهم على تلك الألقاب العلمية - التي ليس لأكثرهم من مضمونها حظ ولا نصيب -، ولم يكن في إضافة بعضهم إلى الجامعات أي إضافات، وليت الأمر كان مقصوراً على ذلك! بل قاموا بمهام التدريس على غير فهم وبصيرة، وبمهام الإشراف بدون أمانة علمية مع عدم مراعاة للقواعد المنهجية؛ فحصل بذلك خفض لمستوى الدراسات والبحث العلمي، وللأسف الشديد أنهم قد استمروا على هذا الأداء عشرات السنين؛ حتى توسع ضررهم في المؤسسات العلمية، وانتقل منها إلى مؤسسات حكومية وأهلية، وأسوأ من هذا وذاك : أن بعض الدكاترة قد يحصلون على ترقيات - بالسطو على جهود الآخرين -؛ فيتملكهم العجب، ويسكنهم الغرور حتى يظنوا أن ما يلقونه على الطلاب من الدروس وما يقولونه لهم من الآراء، أو ما يكتبونه من الأفكار، كل ذلك في مصاف الحقائق العلمية والمسلمات القطعية، التي لا يحق للطلاب ولا لغيرهم الاستفسار عنها بله عن نقدها أو الاعتراض عليها، وما أصدق قول الشاعر في

وصف حال كل مغرور بلقب دكتور أو بروفيسور - مع عدم التحصيل العلمي والارتقاء المعرفي :-

مما يزهّدني في أرض أندلس  
أسماء معتضد فيها ومعتد  
ألقاب مملكة في غير موضعها  
كالهر يحكي انتفاخا صولة الأسد!

فإلى الله نشكو من تجرؤ الغبي وتهيبُ الذكي، وإلى الله نشكو  
من إقدام الدعي وإحجام الخفي!، وبهذا التوضيح عن الأصناف الثلاثة  
يظهر وجه عدم قصد مخاطبتهم؛ لأنهم إما من صناع تلك السلبيات  
وأدواتها؛ فلا يرتجى منهم اهتداء، ولا يؤمل منهم ارعواء:

ومِنَ البليّةِ عدلٌ من لا يرعَى  
عَن جَهْلِهِ وخطابٌ من لا يفهم

وإما أنهم عاجزون عن تداركها:

ولا ترج السماحة من بخيل  
فما في النار للظمان ماء

كما أنه ليس من الضروري- في هذا السياق - مخاطبة أولئك الصفوة  
الذين أسهموا في البناء العلمي الأكاديمي بالأداء المطلوب حتى أوصلوه إلى  
المستوى المرغوب، ورغم كثرة ما لقوه من إكراهات واعتراضات - إغواء وإغراء-؛  
فقد قابلوا ذلك ببذل كل ما لديهم من قدرات، والتضحية بكل ما معهم من  
إمكانيات من أجل الاستمرار على ذلك الأداء والثبات في ذلك المستوى؛  
فيكفيهم- هنا - بذل الدعاء لهم، والتلويح نحوهم بتحية الإجلال والإكبار!

إنما أخاطب وأستهدف، بل وأستعطف أولئك النخبة من

الأكاديميين الذين يسعون ويتشوفون للإتقان، ولهم من المؤهلات ما  
يؤهلهم إلى ذلك، ومن القدرات ما يمكنهم من ذلك، وهم - رغم شدة الأزمت  
وشحة الإمكانيات - ثابتون على مبادئهم؛ يطوون همومهم العاتية بهمهم

العالية، ويطمرون آمهم بآمالهم، وما زالوا على خير كثير وجهد وفير، وهم مع مرور الزمن في غالب أحوالهم - يتنقلون من حسن إلى أحسن، غير أنهم في بعض الأحوال تقع منهم أخطاء تحول دون وصول أعمالهم الأكاديمية إلى مصاف الأداء المطلوب والمستوى المرغوب، ولا أقصد بتلك الأخطاء ما جبلت عليه النفس البشرية من نقص وضعف - مها أوتيت من العلم أو ارتقت في معارج المعرفة -، وإنما أقصد بها ما كان وقوعه إما لمانع علمي- قصوراً وتقصيراً -، وإما لدافع مادي - ترغيباً وترهيباً -، ولا سيما بعض تلك الأخطاء التي تترتب عليها - في الحال أو المآل - مفاسد عظيمة وأضرار فادحة؛ فلزم تنبيههم بخطورة ذلك كي يستشعروا ويستحضروا أهمية وحتمية تداركها؛ حتى تحقق أعمالهم الأكاديمية أهدافها وتفضي إلى أحسن مآلاتها وأحمد عواقبها.

**ولا شك بأن الأخطاء يتفاوت ضررها من مرحلة إلى أخرى، ويختلف خطرهما من مجال إلى آخر، وأعظمها خطراً تلك الأخطاء الواقعة في مجال الدراسات العليا - من دبلوم وماجستير ودكتوراه -؛ إذ الدراسات العليا هي أقوى دليل وأعظم برهان على وصول الجامعة أو المؤسسة العلمية إلى مصاف الجامعات والمؤسسات العلمية الناضجة ذات الرسائل العالمية المتميزة، وهذا المجال كما هو مصدر فخر للأكاديميين ومبعث تفاؤل لهم في الحال، فإنه حاكم لهم أو عليهم في المآل؛ فإذا لم يهتموا به - تأصيلاً وتفصيلاً - ويحسنوه على مستوى المبنى والمعنى؛ فسيحكم عليهم بإخفاقات ويحملهم مسئوليات - سمعةً في الدنيا وتبعةً في الأخرى - كون الغالب من رواد الدراسات العليا - في الحاضر والمستقبل - هم الذين سيوجهون الأجيال في الأمة، وهم الذين سيتولون المناصب العامة والوظائف المهمة في الدولة، وإذا لم يكونوا في علمهم وعملهم بالأداء المطلوب والمستوى المرغوب ترتبت على ذلك آفات علمية مفرجة متناسلة، وأخطاء عملية فادحة متسلسلة!**

وبناءً على أهمية هذا المجال، وخطورة أثره وتأثيره كان لابد من العناية به وتحصينه من أي خلل أو قصور، وإسهاماً في ذلك أردت التنبيه - لنفسي ولجميع الأساتذة الكرام - من خطر وضرر ثغرات وسلبيات صارت ظاهرةً في مجال الدراسات العليا على مستوى العالم الإسلامي، والكثير الغالب من المنتسبين إلى الجامعات والمؤسسات العلمية يقعون فيها- مع تفاوت في نسبة الوقوع ونوعه -، ولو استثنيت أحداً من الوقوع في أي نوع من ذلك فلن أكون أنا المستثنى، وتلك الثغرات قد أحدثت خدوشات ونتوءات مشينة في واجهة الصرح الأكاديمي، وإن لم يتم تداركها بالترميم والمسح؛ تحولت في المستقبل القريب إلى تشققات مخيفة وتصدعات مفرجة!

**وبما أن لكل مقام مقالاً، وكوني أخطب نخبة أكاديمية تغني في مقامهم الإشارة عن العبارة، ويكفي في حقهم التلميح عن التصريح؛ فليست محتاجاً إلى استعراض تلك الثغرات والسلبيات ولا التفصيل في ذلك - لاسيما وهي قد صارت معلومة، بل محسوسة ملموسة - وإنما سأقتصر في بيان الحال على سبيل الإجمال، وحسب ما أشار إليه عنوان المقال، من استشعار للمسئولية على سبيل الاعتدال؛ كون الإفراط في المثالية والتفريط في المسئولية هما مصدر الأخطاء ومرجع كل سلبية، وأن مبدأ التوسط والاعتدال هو منبع تحصيل الصواب ومصفى تصفيته، ومشفى تحصينه، وبناءً على ذلك يمكن توظيف هذا المبدأ في سد تلك الثغرات، ومعالجة تلك النتوءات وجبر تلك الخدوشات؛ بوضع معالم منهجية وصوى إرشادية من شأن الأخذ بها والسير على هداها أن يتم القضاء على كل تلك السلبيات، أو يتم الحد منها إلى أقل نسبة وأدنى مستوى، وذلك حسب التوصيفات الآتية:**

▪ الحرص على قيام نظام القبول والتسجيل في برامج الدراسات العليا على أسس علمية، ومعايير موضوعية، لا مجال فيه لمقاسات وتوصيفات الولاءات والانتماءات الضيقة، وأن يكون خالياً من تأثير الوساطات وأثر العلاقات، بعيداً عن التعقيدات الإدارية وكثرة الجبايات المالية إلا ما اقتضته ضرورة أكيدة أو دعت إليه حاجة شديدة كل ذلك ليكون غالب المقبولين في الدراسات العليا من صفوة الباحثين الأذكياء - وإن قل حظهم من المادة أو انعدمت قدرتهم على الوساطة - مع مراعاة تناسب عدد المقبولين مع القوة الاستيعابية في التدريس والإشراف؛ ليتمكن الأساتذة من تكوين الباحثين على أعمق تأصيل وأدق تفصيل مع كمال عطاء وحسن أداء؛ فيظهر أثر ذلك - سريعاً - بحوث علمية ذات إضافات نوعية، وكسب مهارات عالية الجودة.

▪ **وبناءً على ذلك؛ فالباحثون في هذه المرحلة - لاسيما في برنامج الدكتوراه - لا يحتاجون إلى حفظ نصوص، وتكثيف دروس، وحشد معلومات بقدر احتياجهم إلى تنقيح أفكار، وتصحيح مسار، وكسب مواهب من خلال تعميق الأسس التأصيلية وتحقيق المعالم المنهجية، مع الاهتمام بالبحوث الميدانية، والتطبيقات العملية حسب ما يقتضي نوع التخصص أو طبيعة موضوع البحث، ويمكن التمكن من تكوينهم بالتدرج عبر الثلاث المراحل الآتية:**

✓ **المرحلة التمهيديّة:** وذلك من خلال التأصيل المرکز، والتنظير المكتنز مع الاستعانة بالتفصيل والتمثيل بقدر ما تقتضي الضرورة أو تستدعيه الحاجة، ومع هذا وذاك لا بد من إدماج الباحثين في توصيف الفكرة وتوظيف المعلومة؛ من خلال المناقشة في المحاضرات وإعداد البحوث والعروضات، ويتم تأكيد التأهيل بوضع الاختبارات العملية والتحريرية والشاملة التي تتكامل - مع كل ما سبق - في تمكين الباحثين من الاستقراء والتحليل والمناقشة، والقدرة



على استخلاص المقدمات والمفاهيم السليمة التي تُبنى عليها النتائج والأحكام الصحيحة.

### ✓ مرحلة تسجيل وإعداد البحث:

- الموافقة على عنوان موضوع البحث - المؤهل للإعداد والدراسة - لا تتم إلا بعد عقد جلسة السمنار لمناقشة خطة البحث بجميع مفرداتها - مناقشة جادة؛ للتأكد من وجود الحاجة العلمية إلى موضوع البحث؛ إما لتحليل إشكاليات علمية أو حل مشكلات اجتماعية، وإما لتوفره على عنصر تجديد أو سمة تطوير، وقبل هذا وذاك: التأكد من عدم سبق بحثه في المؤسسات الأكاديمية؛ كل ذلك حتى لا تضيع الجهود وتتبدد الأموال بما لا فائدة منه، وحتى نسهم في حماية المؤسسات الأكاديمية، والمراكز العلمية من العواقب الوخيمة والمآلات الكارثية؛ كون التكرار أو اجترار الأفكار سيؤول إلى استبدال الانحسار بالازدهار، والانحصر بالابتكار!

- اعتبار الكفاءة بين الباحث وموضوع البحث من خلال تعلق وتعمق تكوينه العلمي بالموضوع وشغفه الفكري بمكوناته ومتعلقاته، ومع هذا وذاك: لا بد من مساعدة الباحث بالرد على استفساراته والإسهام معه في حل الإشكالات العلمية والقضايا المنهجية.

- اعتبار كفاءة المشرف على البحث من خلال عدة اعتبارات، أولها وأولها: اعتبار التخصص العلمي الدقيق مع التفرغ للتقييم والتحقيق، ثم يأتي اعتبار الأسبقية بالتعيين والدرجة العلمية، وغير ذلك من المعايير الموضوعية؛ حتى يتم ضمان وصول البحث إلى درجة مقبولة من الإتيان، ولا تتم الموافقة على تقديم البحث للمناقشة إلا بعد وصوله مرحلة النضج على جهة اليقين أو التغليب لا على جهة التوقع أو التقريب.

ولا ينبغي الاستعجال بتقديم البحوث للمناقشة - قبل الاكتمال-  
بمسوغ انتهاء الفترة المحددة؛ إذ بالإمكان تمديد الفترة لأسباب موضوعية  
- سواء تعلقت تلك الأسباب بموضوع البحث، أم تعلقت بظروف الباحث -،  
وكذلك لا ينبغي الاستعجال أو الاستكثار من الإشراف على البحوث - فوق  
الطاقة - بدافع الحاجة؛ لأن هامة العلم أرفع من أن تخفصها مادة، وفائدته  
أنفع من أن تعوضها مصلحة!

**ولمزيد بيان وتأكيد صدارة التخصص العلمي في الاعتبارات  
الموضوعية؛ لضمان تميز البحوث العلمية في تحقيق أهدافها، يمكن  
التنبية على أمرين مهمين، وهما:**

**الأمر الأول: إن التخصص العلمي الدقيق** هو صلب العمل الأكاديمي،  
بل هو المسوغ القانوني لفتح برامج الدراسات العليا في العالم كله، ولولا مبدأ  
التسليم والتقديم للتخصصات العلمية ما وُجِدْنَا جميعاً هنا، ولا حصل ارتقاء  
في العلوم، بل مما هو معلوم لدى الأساتذة الكرام - وهو أشهر من أن يذكر -  
أن أهمية التخصص العلمي الدقيق مع بقية المعايير في المجال الأكاديمي،  
كأهمية الوقوف في عرفة مع بقية أركان الحج؛ إذ كل القوانين والقرارات  
واللوائح الأكاديمية ما وجدت ووضعت إلا لتحصيل التخصص العلمي وتحسينه!

**الأمر الثاني: إن تقديم التخصص العلمي لا يقتضي** التجاوز  
أو التناول على بقية المعايير الموضوعية، لا سيما الأسبقية في التعيين،  
وحيازة الدرجات العلمية بما لها من ميزات واستحقاقات، بل مما ينبغي التنويه  
به والتنبيه عليه - في هذا السياق - هو الإشادة بالأكاديميين الذين ترقوا في  
معارج العلم حتى وصلوا إلى مصاف درجة الأستاذية، ومع الإشادة بجهودهم  
والشكر لهم، ينبغي حثهم وحث كل من قارب الالتحاق بمصافهم على بذل  
المزيد من التعمق والتحقيق في تخصصاتهم مع تنوير وتطوير من حولهم من

الأستاذة والباحثين - الذين اعترضتهم ظروف قاهرة أو أعمال لازمة أو أخرتهم إجراءات إدارية ولوائح قانونية - وذلك بتشجيعهم في البحث والارتقاء في تخصصاتهم وإشراكهم في كل ما يحصل ذلك ويحصنه؛ كون العصر الحاضر هو عصر التعمق والتحقيق والتدقيق في العلوم؛ لكثرة الإشكاليات العلمية وصعوبة المشكلات الاجتماعية مع ثورة التطورات العلمية - المتنوعة والمعقدة -، ووفرة المستجدات العصرية - المفرحة والمفزعة -، والتي لا يمكن الاستفادة من خيرها أو السلامة من شرها، بمجرد معرفة نظريات عامة ومعالم بارزة، أو بتجارب ظنية وفرضيات متوقعة، وإنما يتم ذلك بتخصصات علمية دقيقة ومعمقة، مع ضبطها وتنميتها بجهود مؤسسية متكاملة.

**وبالمثال يتضح المقال:** العالم اليوم يقف عاجزاً حائراً أمام فيروس (كورونا كوفيد19) الذي لا يمكن أن يُرى إلا بالأجهزة المتطورة التي تكبر حجمه آلاف المرات، وعند بداية ظهور أعراضه الغريبة قرر الأطباء والخبراء المختصون بالفيروسات، أنها أعراض لأخطر الفيروسات وأسرعها انتشاراً، وأنه لا يمكن أن يُقضى عليه - بعد إذن الله وقدره - إلا بأبحاث معمقة لتشخيصه وتوصيفه، وعقاقير مركزة لإعدامه وحصره؛ لأن أثره هو تدمير جهاز المناعة في الجسم - حماني الله وإياكم منه ومن كل شر، وبالمقابل وبنفس الفترة - هناك أطباء غير مختصين بالفيروسات نظروا إلى أعراضه ومظاهره نظرة عامة - باعتبارها نوعاً من أنواع الزكام -؛ فقرروا بعض الأدوية الخاصة بمعالجة الزكام، وهناك من ظنوا بأن علاج تلك الأعراض هو (اسبيرين أو بارامول أو بندول) وغير ذلك من المسكنات، وآخرون ظنوا أنها أعراض برد، وأن علاجها دهن (أبو فاس) وغيره من الدهون والسوائل ذات الروائح النفاذة والتأثيرات الآنية المحدودة !!

وبهذا المثال الواقعي والحدث الكوني تظهر أهمية وحتمية احترام التخصصات الدقيقة، بل وجوب تحكيمها؛ فالقول المسموع والرأي المتبوع والتوجيه المطاع في توصيف حقيقة هذا الفيروس وبيان كيفية التحصن من

ضرره أو التخلص من أثره، كل ذلك مصدره ومرجعه إلى الأطباء الذين صاروا بقوة تخصصهم يحكمون كل دول العالم؛ فعلماء الشريعة لا يفتون إلا وفق توصيفهم، والسياسة لا تُنفذ إلا وفق توجيههم، بل الجيوش لا تتحرك إلا وفق تخطيطهم، وعامة الشعوب تتسابق وتتنافس في تنفيذ إرشاداتهم!

نعم حصل هذا بلا مقدمات ولا توقعات - بين عشية وضحاها - صار العالم كله محكوماً بيد وقبضة الأطباء، وبدون حروب ولا انقلابات، وبدون مظاهرات ولا ثورات، وبدون مؤامرات ولا استخبارات، وبدون مقاومة ولا ممانعة!! فقط بالتخصص وبالتخصص وحده! **(وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون)** [العنكبوت: 43]

### ✓ مرحلة تكوين لجنة المناقشة والحكم على البحث:

- تكوين لجنة المناقشة من أهل التخصص العلمي في موضوع البحث، وممن لتخصصاتهم قوة ارتباط بالموضوع، مع تجنب المحاباة أو المقايضة بين أعضاء هيئة التدريس.
- قراءة البحث بأمانة وعناية، و تقييمه بمنهجية وموضوعية، مع تدوين كل ما من شأنه أن يسهم برفعه إلى مصاف البحوث الأكاديمية المتميزة.
- مناقشة الباحث بموضوعية وإنصاف؛ بعيداً عن المغالبة أو المجاملة، وأن يكون الوقت وسطاً بين التطويل الممل والاختصار المخل، وعند كثرة الملحوظات وانتشارها في البحث ينبغي أن يتم توصيفها إلى مجموعات، ويذكر من كل مجموعة نماذج معينة على سبيل الإجمال لا التفصيل.
- مراعاة المقام بانتقاء الكلمات المشجعة والمحفزة بما في ذلك التخفيف والتلطيف بكلمات النقد؛ باعتبار أن البحث لم يرشحه المشرف للمناقشة إلا بعد توفر مسوغات الأحكام، وظهور معالم الإتقان وحصول الاطمئنان بذلك .

- التشجيع مع التلطف بالنقد مما ينبغي مراعاته في جميع المناقشات، وعلى وجه الخصوص ينبغي الحذر من التقليل من مستوى البحوث الأكاديمية الرفيعة، أو الاستخفاف بالجهود العلمية المتميزة، وإن حصلت مخالفة من الباحث لما يراه المشرف أو المناقش، لا سيما مما هو داخل ضمن تعدد الآراء في النظريات والبحوث العلمية، أو في المسائل والقضايا الاجتهادية ! وبالمقابل ليس من المسوغات الذوقية أو العقلية، بله أن تكون من المسوغات الشرعية، زيادةً المبالغة في الثناء على الباحث أو رفع درجته وتقديره، أو التوصية بطباعة بحثه؛ تأثراً بعلاقاته أو مجاملة لمنصبه أو تجاوباً مع وساطته أو إكراماً لضيوف مناقشته، أو تقديرًا لمشاعر أهله وأقاربه، أو جبراً لخواتره ومراعاة لظروفه، أو زيادة في إفراحه وتشجيعه، إلى غير ذلك من التعليقات العليقة والمسوغات السلبية!

كل ذلك - سواء تم طلبه بتصريح أو تلميح أو تم طلبه بإصرار وإلحاح- من الأخطاء الفادحة والتصرفات المشينة التي لا تليق بمستوى الأستاذ الجامعي الذي هو بمنزلة سامية لا يليق به ولا يتوقع منه إلا تحري العدل والإنصاف؛ بإنزال البحوث والباحثين المنازل المناسبة وإعطاء كل بحث ما يستحقه من توصيفات، ومنح كل باحث ما يستحقه من درجات، وتجنب الخلط بين المختصين والملصقين، أو المساواة بين المتففلين والمتطلعين أو رفع المتساقين المتأخرين إلى مقام المتنافسين السابقين؛ حتى لا تلتبس المقامات ويصير التفوق لا طعم له ولا لون ولا رائحة، ويصير التكوين الأكاديمي - بهذا الخلط والخبط - إلى تجهيل العلم، وتعليم الجهل أقرب من تأصيل العلوم و تحصين الفهوم !

**أشقى به غرساً وأجنيه ذلّةً؟ إذاً فاتباع الجهل قد كان أحكمًا**

بل أسوأ من ذلك كله أن تتقاصر همم المتفوقين ولا تتشوف أنفسهم إلى الإتقان - حيث لم يروا من يقدر جهودهم-؛ فتنسع دائرة الخفض وتضيق دائرة الإضافة، وتتناسل مفاسد ذلك في المجتمع والأمة!

▪ وقبل ذلك وبعده - وأهم من ذلك كله - لا بد من استشعار مقصد التعبد في التعلم والتعليم والإشراف والمناقشة، بل ينبغي أن يكون هذا المقصد هو الضابط لجميع تصرفاتنا في الحياة لاسيما أنشطتنا العلمية؛ إذ هو الضابط الوحيد والفريد الذي سيضمن الإخلاص في العمل العلمي ويحقق الإتقان فيه، وسيقضي على جميع آفات وأمراض البحث العلمي:

• فلن يتجرأ الباحثون على أخذ إنجازات الآخرين أو السطو على أفكارهم؛ لأنهم يدركون بأن تخلصهم من معاتبة المشرفين، أو من تنبه أعضاء لجنة المناقشة - باستغفالههم أو استمالتهم أو التدليس عليهم - لن يغنيهم، ولن يكفيهم كل ذلك عن مراقبة من أحاط بكل شيء علماً.

• ولن يعتمد المشرفون على التقصير في تقويم البحوث - تصحيحاً وتنقيحاً - أو التقصير في تعليم الباحثين- إرشاداً وتوجيهاً :-؛ لأنهم يدركون بأن توصلهم إلى منح الدرجات العلمية للباحثين - بوجاهة ووساطة لا باستحقاق وجدارة - لن يوصلهم إلى براءة الذمة وحسن السمعة، لاسيما والبحث سيحمل أسماءهم في الدنيا، ويعد من آثارهم في الأخرى.

• ولن يتجرأ المناقشون على التقصير في القراءة، أو التخجير في المناقشة أو التزوير في النتيجة؛ لإدراكهم بأن لهم مناقشه يوم القيامة أقوى من مناقشة الباحث في تلك الجلسة؛ فإن من نُوقش البحث فقد هُذّب، وأما من نُوقش الحساب فقد عُذّب! وهذا الإدراك: كما أنه يحمي المناقشين من المبالغة في النقد والقذح، فإنه - حتماً - سيحمي المشرفين من المبالغة في الثناء والمدح؛ ليكون منهج الجميع بين ذلك قواماً.

**هذه أقدار جالت في خاطري، وهي قابلة للتغيير والتطوير  
وتقبلوا فائق التحية مع بالغ الاحترام والتقدير..**

د. مطيع الطيب أحمد الغيثي - جامعة إِب -

الجمهورية اليمنية، ت: +967734389634 [alghaithi74@gmail.com](mailto:alghaithi74@gmail.com)

29 / شعبان / 1441 هـ الموافق: 2020/04/19 م

إحياء  
للتنمية الأخلاقية



Ihyae  
Ethics Development



/IhyaeForum

جميع الحقوق محفوظة © 2020